

أول المقارنة بدبي الاقتصاد في دولة الكويت



فوزان بن حمد الفوزان

هناك عتب كبير على الطاقم الاقتصادي السعودي في عدم قدرته على قيادة الاقتصاد إلى المستوى المطلوب، حيث هناك فجوة واضحة بين ما أنجز من قبل هذا الفريق وبين ما هو ممكن، نظراً لتوافر المعطيات المادية والبشرية والطموح سواء في القيادة أو القاعدة أو طبقة رجال الأعمال والمثقفين. الحاجة إلى القياس والمقارنة تدفع الجميع إلى المقارنة بما هو أقرب جغرافياً وبشرياً. دبي، وفي ظل قوة الطموح والرغبة في النمو تجد الجميع مهنياً

كبرت أو صغرت حجته العلمية بقارن سريعاً بدبي، فهذا يذكر أن هناك ففاعة في أذهان الشككين حول ما يذكر من ففاعة في دبي، وأخر يذكر أن دبي تستعد لبناء مدينة حجاج لعدم قدرة مطارنا وبنيتنا التحتية على التعامل مع هذه الأعداد، وأخيراً أن ميناء دبي وصل إلى اتفاق مع جيوتي (على حساب فرصة تطوير ميناء جازان) .. وهكذا.

لا شك أن دبي استغللت فرصة تاريخية بين دول كبيرة في المنطقة (المملكة، إيران، العراق) لم تستطع أن تهين المطلوب لتطوير اقتصادياتها أو التواصل مع عالم الأعمال سريع الحركة. من مناز لم يحضر اجتماعاً أو ندوة في دبي لم يتمكن الرعاة من عقدها في المملكة لعدة أسباب؟

تاريخياً هذا الدور ليس جديداً في خريطة العالم الاقتصادية، فقد قامت به عدة دول أو أقاليم صغيرة في فترة من الفترات في منطقتنا، وقامت به سنغافورة وهونغ كونغ (لاحظ مع تطور وانفتاح ماليزيا، وإندونيسيا قبل هذا الدور المتوسطي وليس نجاح سنغافورة اقتصادياً) وقل تدريجياً لهونغ كونغ مع تطور الصين. ففريق النجاح في دبي انعكاس لعملية صنع القرار الاقتصادي في السعودية وإيران ناهيك عن العراق، فهذه الدول تسيطر على اقتصادها، بدرجات متفاوتة، عقلية ديروقاطية في جزء منها غير مؤهل، وجزء آخر ذو مصالح ضيقة وجزء ثالث يحاول جاهداً (سنناقش في مقالة مقبلة نوعية القيادات الاقتصادية في المملكة).

هذه المراكز الهامشية سكانياً إذا ما وفقت بقيادة ناهية أمثال الشيخ محمد بن راشد، سرعان ما تستغل الفرصة في خدمة من حولها، فيبعد تطوير دبي تراهم يسعون إلى الاستثمار في الدول المجاورة مستغلين الأسم والسمة أكثر من رأس المال. ولعل أكبر ميزة لدى هذه المراكز قلة الخطوط الحمراء اجتماعياً (كل شيء مقبول في العملية المالية)، وهذا يصعب قبوله في الدول الكبرى الجاورة على الأقل لسنوات طويلة. أحد أوجه المقارنة الواضحة هو في السياسة العمالية، فهل يمكن أن نسلك التركيبة السكانية أن تصبح مثل دبي مما قد يرفع عدد غير السعوديين إلى أضعاف ما هو حالياً في ظل ضعف الإنتاجية في الاقتصاد السعودي؟ وهل هذا ممكن عملياً واجتماعياً وحتى سياسياً؟

بعيدا عن شخن العواطف من خلال المقارنة، دعنا نستند إلى عدة مفاهيم ليكون القياس والتقدير أكثر منطقية وأقل عاطفية. أولها أن هناك فرصة كبيرة للتطور والنمو، لعل دبي تتكرنا بالأسافة بيننا وبين العالم، ولكن المقارنة المباشرة ليست عملية لأن هناك فرقا كبيرا بين الحاجة والقدرة على التطور لدينا وبين الدول المتوسطة التي تقوم به دبي. ثانياً: ملاحظة أن الدول الكبيرة كالسفن العظيمة في المحيط إذا أراد الانحطاف تحتاج إلى حركة دوران كبيرة وقيل فترة لكي تأخذ اللفة اللازمة، هذا من الناحية العملية والتنظيمية. وثالثاً: هناك نواح اجتماعية لا يمكن إغفالها، ففصل النواحي الاجتماعية البحث عن النواحي الاقتصادية يمكن لفترات طويلة في الدول الكبيرة، ولكنه غير مقبول في مراكز التواصل هذه (لكن يعرف أن مئات الآلاف من المواطنين يذهبون للترفيه الاجتماعي) سياسياً تتمتع المراكز هذه بقلعة سكانية وقلة توافر مادي، وهذه تساعد على حسم الخيارات الاجتماعية، وهذا غير ممكن في الدول المجاورة. بدلاً من أن يصبح مركز دبي وسيلة للشحن العاطفي يستحسن أن يصبح فرصة للاستفادة المتبادلة لتسهيل عملية التحول الاقتصادي في المملكة، وحتى درجة الوعي العام. لعل إحدى فوائد دبي أنها تتيح القيادات والجهاز البيروقراطي المتكفي في المملكة بما هو ممكن وتصيب وسيلة ضغط إيجابية في توافر التبراس والتمثال الجيد لما هو ممكن. كذلك هناك فرصة للاشتراك في هذا النجاح كون دبي جزءاً من منظومة اقتصادية إقليمية، فاستثمار شركات سعودية في دبي واستثمار شركات إماراتية في المملكة ظاهرة طيبة يستحسن تشجيعها. التحدي في العملية التنموية هو أن تقارن أداءك مع نفسك وأن تنمو بوتيرة متوازنة وذات علاقة مع ما هو ممكن (في ظل معطيات معينة)، ولكن وإذا انتمى العالم من حولك، وهذا يختلف منهجياً عن مقارنة مباشرة بدبي، حيث إن في هذا شيئاً من الهروب إلى الأمام وتلمس الأعداء والكف عن المقارنة من أجل التقدم هرباً إلى الخلف، ولعل الهروب إلى الخلف أقرب إلى الذنعية البيروقراطية بما فيها من سلامة في تفادي الخيارات الصعبة.

* نقلا عن صحيفة "الاقتصادية" السعودية



يعتمد الاقتصاد الكويتي بنسبة تصل إلى 90٪ على عائدات النفط. في حين تخطى النسبة المتبقية عائدات الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وحسب القانون رقم 63 لسنة 1999 الخاص بفتح اعتماد اضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، بلغت ميزانية السنة المالية 2000/1999 م ما مجموعه 4.295 مليار دينار كويتي أي حوالي 14.17 مليار دولار. وتوقعت التقديرات عجزاً إجمالياً يبلغ 2.113 مليار دينار أي حوالي 7.12 مليارات دولار وبطبيعة الحال، فإن العجز سيختفي في نهاية السنة المالية بعد ارتفاع أسعار النفط.

شركة نفط الكويت
تأسست شركة نفط الكويت كمشروع مشترك بين شركة البترول البريطانية وشركة جلف للزيت في عام 1942، ووقعت مع حاكم الكويت حينذاك الشيخ أحمد الجابر الصباح على امتياز التنقيب عن النفط في البلاد. وخلال عامي 1943 و 1936 بدأت الحفر في بئر بحرة شمالي خليج الكويت. ولما لم يظهر النفط بكميات تجارية، نقلت عملها إلى منطقة برفان. وفي فبراير عام 1938 تم اكتشاف النفط، ليتم بعد ذلك حفر ثماني آبار حتى 1941 أكدت جميعها تواجد النفط بكميات تجارية. وابتداء من العام 1946 بدأ الإنتاج حيث قام المغفور له الشيخ أحمد الجابر الصباح بتدشين أول شحنة نفط خام كويتية للمناظرة الإنجليزية فوسيلير وذلك بتاريخ 30 يونيو 1946، في الوقت الذي استمرت فيه عمليات الحفر والاستكشاف في المقوق والأحمدي والروصتين والمنافش وأم قدير. وفي عام 1949 تم بناء أكبر رصيف من نوعه في العالم بمتد بطول 1200 متر في البحر (الرصيف الجنوبي) يسمح بتحميل ثمان سفن في وقت واحد.

ويبلغ إنتاج الكويت اليومي من النفط 27-30 مليون برميل يوميا حسب الحصص المتفق عليها في اجتماعات وزراء نفط منظمة الأوبك، وذلك ابتداء من الأول من يوليو 2000 في حين تقدر الطاقة الإنتاجية بحوالي 2.4 مليون برميل في اليوم. ويائتسب للإحتياطي النفطي بقدر نحو 100 مليار برميل من جملته الإحتياطي العالمي البالغ 101.7 مليار برميل في نهاية 1998 ويتنسب تقترن من 10٪.

الزراعة
برغم أن الكويت تقع ضمن مناطق العالم التي تتسم بظروف غير مواتية للأنشطة الزراعية على نطاق واسع، حيث لا توجد بها أنهار وكميات المياه الباطنية العذبة ومياه الأمطار ومساحات الأراضي الخصبة محدودة، فإنها تبذل جهوداً ملموسة لتوفير جانب من احتياجاتها من الخضروات والفاكهة ومن اللحوم وغيرها. وخلال السنة الزراعية 1998/97 بلغت مساحة أراضي المحاصيل 62.301 متر مربع وأراضي الأشجار 22.210 أمتار مربعة، وأراضي المراعي الذين تشمل العديد منهم الوظائف التي رشحوا لها.

اليوم.. انطلاق معرض "الخريف للقطر والساعات" (2007) في الكويت

الكويت / وكالات:
تشارك 85 شركة ومؤسسة متخصصة في معرض الخريف للقطر والساعات 2007 الذي ستطلق فعالياته بالكويت اليوم الأربعاء ويستمر لمدة 10 أيام، وذلك بحسب ما أعلنته شركة "معرض الكويت الدولي" ويقام المعرض وسط حالة من الإزدهار تشهدها السوق نتيجة لزيادة دخل الفرد والانفراج على الأسواق العالمية الأمر الذي رفع الطلبات السنوية إلى نحو 100 مليون دينار (الدولار يعادل 29. دينار). وقالت شركة عاهد الخريف (إحدى الشركات الراعية في المعرض) إن سوق القطر في الكويت يعيش مرحلة من الازدهار الملحوظ بعززة العديد من المقومات أهمها الوفرة المالية وحب اقتناء القطر لاسيما الجديدة منها وانفتاح السوق الكويتية. ونكرت مسؤولية المبيعات والتسويق لدى الكويت نوال نعيم إن أبرز مشاكل سوق الكويت في القطر المقابلة التي يجلبها البعض من الأسواق المجاورة

يأتي في مقدمة أنشطة هذا القطاع الصناعة القائمة على المنتجات النفطية وتوليد الكهرباء، وتحلية المياه، والصناعات الغذائية، وصناعات الأخشاب والملايس وغيرها. وتخدم الدولة العديد من الحوافز لدعم القطاع الصناعي من خلال الفروض الميسرة التي يقدمها البنك الصناعي والأراضي اللازمة لإقامة المشروعات نظير أجر وأسعار زهيدة والمشاركة في رأس المال وتقديم الخدمات الأساسية للكهرباء والماء بأسعار منخفضة وتشجيع الجهات الحكومية على تفصيل المنتجات الوطنية إذا توافرت فيها الجودة اللازمة وإعفاء الأنشطة الصناعية من الضرائب والدعم الذي تقدمه الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة.

القوة العاملة
بلغ مجموع القوة العاملة الوطنية في نهاية عام 1999 حوالي 221387 نسمة مقابل 104747 عام 1998. ويعمل حوالي 93.4٪ من قوة العمل الكويتية في الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام.

وقد بدأت الجهات الرسمية خطة متدرجة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، وصاغت لأول ذلك برامج تدريب تنفذها الجهات الحكومية والخاصة لتأهيل الكوادر الوطنية. كما صاغت العديد من القوانين التي مازال بعضها مزمراً أمام مجلس الأمة لحفز الكويتيين على العمل في القطاع الخاص. ولواجبة بطاقة بلغ عدد أفرادها 2137 مواطناً في ديسمبر 1998. رسمت الحكومة في 4 أغسطس من العام 1999 اعتماداً اضافياً في الميزانية بلغ 40 مليون دينار لتشغيل المتخلفين الذين تشمل العديد منهم الوظائف التي رشحوا لها.

باخرة سياحية تزور ميناء (صلالة) العماني

صلالة / العمانية:
زارت ميناء صلالة أمس الباخرة السياحية كوستا كلاسكا، وعلى متنها 1173 سائحاً في إطار جولتها السياحية في موانئ الشرق الأوسط. وقام عدد كبير من السياح بجولات إلى أهم المعالم السياحية والأثرية والتاريخية التي تشتهر بها محافظة ظفار في جانب زيارة الشواطئ والأسواق الشعبية. وكانت الباخرة كوستا كلاسكا قد بدأت رحلتها من إيطاليا في الخامس من ديسمبر الجاري وزارت موانئ الإسكندرية وبربريدج وشرم الشيخ والعقبة وسفاجا والحديدة والمكلا. ومن المقرر أن تزور الباخرة ميناء السلطان قابوس بمحافظة سقطرى بعد الخمس قبلان فتمت رحلتها في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وتزور السلطنة سنويًا العديد من السفن السياحية التي تقوم بجولات حول العالم نتيجة لوقعتها المتميز الذي يطل على بحر العرب والمحيط الهندي والخليج العربي.



ويطرحها للبيع بأسعار رخيصة دون اعتبار للضريبة التي يسببونها لتسعة السوق من ناحية والمستهلك والمقيم من الناحية الأخرى. ومن جهته، قدر مدير البيعات لدى شركة حبشي وشلهوب (تتأخر) نعيم حمزة حجم تعاملات السوق من القطر ومستحضرات التجميل بما لا يقل عن 100 مليون دينار سنوياً نتيجة للانفتاح الحاصل في السوق وتزايد معدلات مبيعات القطر سنة بعد أخرى، مشيراً إلى أن معامل وشركات القطر العالمية الشهيرة باتت تنهج نحو إيجاد نقاط توزيع محددة وليست منتشرة بكثرة.



أخبار منسورة
السلطان قابوس يأمر برفع الرواتب الأساسية للموظفين المدنيين
مسقط / العمانية:
بناء على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد تقرر رفع الرواتب الأساسية للموظفين المدنيين بمختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة سواء الخاص أو أعضاء الهيئات القضائية بنسبة 15 بالمائة اعتباراً من الأول من يناير 2007. وقد أصدر مجلس الوزراء بياناً بذلك فيما يلي نصه.. بناء على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد تقرر رفع الرواتب الأساسية للموظفين المدنيين بمختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة سواء الخاص أو أعضاء الهيئات القضائية بنسبة 15 بالمائة اعتباراً من الأول من يناير 2007. تسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد وتوفيقه وعنايته على الدوام وأن يجعله ذخراً لابنائه هذا البلد الأوفياء.

السعودية تحقق رقماً قياسياً بجزر سياحياً

الرياض / واس:
أعلنت المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم أنها ستحقق رقماً قياسياً في ميزانيتها ببلغ 71 مليار دولار في العام الحالي مع اعتزامها زيادة الإنتاج في عام 2007 مع تآثر الاقتصاد سلباً لتراجع أسعار النفط ومستويات إنتاجه. وقالت وزارة المالية في بيان أنها تتوقع تحاوط نمو اقتصاد أكبر اقتصاديات العالم العربي بحدة هذا العام إلى 4.2٪ من 3.05 عام 2006 مما يعكس انكماش إنتاج قطاع الطاقة. وشهدت أسعار النفط تراجعاً عن ذروتها المسجلة في يوليو/تموز الماضي. وقرر أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) خفض الإنتاج مرتين منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي والسعودية عضو في المنظمة. وتوقعت الوزارة أن انخفاض الدين العام للمملكة إلى 366 مليار ريال أي بنسبة 2.8٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية العام الحالي. وقد بلغ الدين العام للسعودية 3.9 تريليون ريال في أواخر التسعينيات عندما سجل 1.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقال كبار الاقتصاديين في البنك السعودي البريطاني جون سفاكاناكيس إن نمو الناتج المحلي السعودي يبدو أقل من توقعات البنك نتيجة لتخفيضات الإنتاج من قبل أوبك في الربع الأخير من هذا العام.

سفير دولة الكويت لدى سلطنة عمان

مسقط / كونا:
أكد سفير دولة الكويت لدى سلطنة عمان الشيخ فيصل الحمود المالك الصباح هذا اليوم نجاح زيارة وفد غرفة تجارة وصناعة الكويت للسلطنة موضحاً أن هذه الزيارة ستعمل على تطوير وتقوية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. وقال الشيخ فيصل في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن السلطنة أصبحت قفلاً لاستثمار التجاري والصناعي والسياحي على مستوى منطقة الخليج والعالم مبيناً أن زيارة الوفد برئاسة رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت على محمد الخاتم تأتي تجسيدا للعلاقات العمانية-الكويتية. وأوضح أن إنشاء شركة استثمارية قاضية بين عمان والكويت والتي تساهم فيها حكومتا البلدين بنسبة 40 بالمائة من رأس المال وتطرح النسبة المتبقية لمأصفة القطاع الخاص في البلدين هي ثمرة ونجاح وبداية العمل التجاري بينهما. وذكر أن زيارة الوفد الكويتي جاءت أيضاً تديعاً للعمل السياسي والدبلوماسي ومخلة للقاءات ذات معنى ستترجم إلى برامج عمل استثماري في القرب العال. وأضاف أن الجانبين اتفقا على تكثيف التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين لاسيما العمل على تأسيس شراكة اقتصادية وتجارية بين رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص إضافة إلى تعزيز أفاق التعاون القائم بين البلدين في شتى المجالات لاسيما في مجالات التجارة والصناعة والاستثمار.

مجموعة الصناعات الوطنية الكويتية تحصل على قرض قيمته (200) مليون دولار

الكويت / كونا:
أعلنت مجموعة الصناعات الوطنية أنها أبرمت أمس صفقة تحصل بموجبها على قرض جماعي مشترك قيمته 200 مليون دولار أمريكي يهدف تمويل أعمالها العامة. وقالت المجموعة في بيان صحفي أنها عهت إلى كل من بنك (بي. إن. بي) الفرنسي وبنك (بي. إن. بي) الألماني بالحصول على قرض قيمته 125 مليون دولار من الأسواق العالمية لكن الإقتاب تعدى 200 مليوناً نظراً لما تمتع به المجموعة من سمعة عالية متميزاً بمرور قرون في دول العالم. وأضافت أن معهد الإقتاب يقدم بضخم المبالغ على 17 بنكاً الإقتاب بقيمة 200 مليون دولار فقط. وأوضحت أن القرض المذكور مدته ثلاث سنوات بغائفة متغيرة مقدارها 80 نقطة فوق سعر الفائدة بما بين البنوك في لندن.

أنت ملزم بحكم القانون بتسجيل نفسك لدى المصلحة العامة على المبيعات، إذا بلغت قيمة مبيعاتك من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة (خمسين مليون ريال) سواء كنت تقوم ببيع سلع أو تادية خدمات

الأمين العام للهيئة العليا لسياحة السعودية:

القطاع السياحي يحتل أهمية كبيرة في ميزانية الدولة للعام المالي الجديد



الرياض / واس:
اشاد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز الأمين العام للهيئة العليا للسياحة بما تضمنته ميزانية الدولة للعام المالي الجديد 2006/2007 م من مشروعات تنموية جديدة، واستثمار عائدات الدولة في تشجيع الموارد الاقتصادية غير النفطية والتي من ضمنها النشاط السياحي. وقال بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة لهذا العام "إن من أبرز ملامح ميزانية هذا العام، والتي تعد الأكبر في تاريخ المملكة، تركيزها على زيادة نمو الاقتصاد الوطني والتوسع في الخدمات وتشجيع الطر، ودعم أنشطة الخدمات، وذلك جميعاً يدعم النشاط السياحي ويسهم في تمكينه من أداء دوره الاقتصادي الذي من أجله كان إنشأؤه، وما يحمله تفعيل هذا القطاع من فوائد على اقتصاديات الدولة ومواطنيها". ورأى أن جاهزية القطاع الحكومي يجب أن تتواكب مع ما تضمنته الميزانية من مشروعات، وهو ما أكد عليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بوجوب تنفيذ ما ورد من مشروعات جديدة خادمة هذا الوطن. وأشار إلى أهمية تهيئة الأساليب الإدارية وتجهيز المؤسسات الحكومية المحولة والقادرة على التعامل مع مخصصات الميزانية ومشروعاتها من جهة، ومواكبة القطاع الخاص في اجتذاب القدرات والكفاءات البشرية كونها العنصر الأساسي في تحقيق التميز والإبداع الإداري وتنفيذ المشروعات على الوجه الذي تريده قيادة البلاد وهو ما يتطلب تكوين أجهزة حكومية مدعومة بقوى بشرية متفوقة و أنظمة عمل مرنة و متقنة. وأكد على الأهمية المتزايدة التي يشغلها قطاع السياحة في الاقتصاد السعودي، حيث يعول عليه في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوزيع مصادر الدخل، وتوفير الفرص الوظيفية، وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

تتواكب مع ما تضمنته الميزانية من مشروعات، وهو ما أكد عليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بوجوب تنفيذ ما ورد من مشروعات جديدة خادمة هذا الوطن. وأشار إلى أهمية تهيئة الأساليب الإدارية وتجهيز المؤسسات الحكومية المحولة والقادرة على التعامل مع مخصصات الميزانية ومشروعاتها من جهة، ومواكبة القطاع الخاص في اجتذاب القدرات والكفاءات البشرية كونها العنصر الأساسي في تحقيق التميز والإبداع الإداري وتنفيذ المشروعات على الوجه الذي تريده قيادة البلاد وهو ما يتطلب تكوين أجهزة حكومية مدعومة بقوى بشرية متفوقة و أنظمة عمل مرنة و متقنة. وأكد على الأهمية المتزايدة التي يشغلها قطاع السياحة في الاقتصاد السعودي، حيث يعول عليه في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوزيع مصادر الدخل، وتوفير الفرص الوظيفية، وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

أخي الملك: